

الحريري يبدي استعداده لمتابعة الحوار مع الأستاذة

مجلس الوزراء يدعو إلى التنسيق والعمل المشترك بين الجيش و«اليونيفيل»

عن أهمية انجاز مسألة بجدية هذه المسألة، يعني وجود شبكة كبيرة من العملاء يتم اكتشافهم، مجموعات او افراد بسرعه نتيجة جهود كبيرة للجهة الامنية التي تم التنبو بها، مسألة مثل هذه تتطلب جدية كبيرة جداً في التحقيقات والاسراع بها، وفي الإسراع بالاحكام القضائية، التي تصدر عن القضاء بموجب القوانين اللبنانيتين التي هي طبعاً قاسية بمحاكمتها على العملاء، وهذا لا يختلف عليه اثنان، مجلس الوزراء لم يكن لديه ما يقوله الاكثر من ذلك.



(دالاتي ونهرنا)

سئل: لم نشهد اي حكم اعدام بالعملاء سابقاً، فهل سنشهد اليوم احكاماً بالاعدام على العملاء؟
اجاب: «هناك طريقة، يصدر حكم عن المحكمة بعد ذلك يحال الى وزير العدل الذي يحيله بدوره الى رئيس الحكومة ومن ثم الى رئيس الجمهورية». سُئل: هناك أحكام اعدام صادرة سابقاً؟ اجاب: «نعم، أنا اعرف كل الحالات، لم نناقش الحالات الافرادية وأين أصبحت كل حالة، لكن قلنا كلاماً واضحاً في مجلس الوزراء، وغير ذلك تكون تحدثنا خارج نطاق صلاحيتنا ك مجلس وزراء، فلتا بضرورة الإسراع في انجاز التحقيقات، وفي اصدار الأحكام القضائية، وبالطبع مجلس الوزراء لا يستطيع الان يكون مع تنفيذ الأحكام القضائية، لكن ما قبل، والصيغة التي اتت في بعض وسائل الإعلام كما قبل لي وانا في مجلس الوزراء ليس دقيقاً، مجلس الوزراء لا يأخذ قراراً بالاعدام، المحكمة التي تصدر حكم بالاعدام، مجلس الوزراء يستطيع ان يقول انه يجب ان يتسرع في التحقيقات ونشرع في اصدار الأحكام القضائية، وبالطبع نسرع في تنفيذ الأحكام القضائية التي يصدرها القضاء، هذا ما قام به مجلس الوزراء، لم يتوقف بالتصليل عند كل حالة بحالتها ولم تكن الجلسة منصصة لهذا الأمر».

سئل: هل تم تمرير موضوع الاعتداء على «اليونيفيل» في الجنوب؟
اجاب: «جرى نقاش في الموضوع لكن انا لخصت النقاش بجملة وهي الامر، انه يجب ان يكون هناك تنسيق دائم بين القوات الدولية والجيش اللبناني، والقرار ١٧٠١ في المادة ١١ منه يذكر اربع مرات، التعاون مع الجيش اللبناني والتنسيق مع الحكومة اللبنانية، وبينما على طلب الحكومة اللبنانية، فيمكن القول ان فلسفة القرار وفلسفته ودور القوات الدولية في الجنوب انها تعمل مع الجيش اللبناني، وقد اكدنا على هذا المبدأ، وقلنا انه يجب ان يتعزز الجيش اللبناني، وهذا ما اطعلنا عليه وزير الدفاع، انه بتبيبة القادة العسكريه وزيرة الدفاع ان تعزز الجيش اللبناني في الجنوب من اجل ان يكون مستوى التعاون بين «اليونيفيل» والجيش اللبناني أعلى واتساعه اكبر، بحيث لا تقوم القوات الدولية ب اي مهمة معزولة عن الجيش اللبناني، هذا الذي اتفقنا عليه».
سئل: ماذا بشأن قرار الحكومة الإسرائيلي الانسحاب من القسم الشرقي من الغجر؟ اجاب: «الحقيقة لم تحدث بالتفصيل عن هذه القضية في هذه الجلسة».

الاتصالات الى ضرورة الاستعجال لاعتماد أفضل الصيغ الممكنة لتأمين الحصانة لشبكة الاتصالات حماية لأن البلد». وأشار الى ان «رئيس مجلس الوزراء وضع المجتمعين في جو لقاءه مع أستاذة التعليم الثانوي المصريين، واستعداده لمتابعة الحوار معهم للوصول الى اتفاق بشأن المطالب المرفوعة. وقبل مجلس الوزراء استقالة رئيس الهيئة الناظمة للاتصالات كمال شحادة، ثم ناقش مجلس الوزراء مختلف البنود الواردة في جدول اعماله واتخذ بشانها القرارات المناسبة».

● الحريري مترأساً جلسة مجلس الوزراء الكبيرة برئاسة الرئيس الحريري وفي حضور جميع الامم المتحدة في الجنوب يستدعي تنسيقاً مع الجيش وتنفيذاً مشتركاً ويطلب ذلك تعزيزاً للمجيش اللبناني في الجنوب وهو ما يجري العمل على تحقيقه»، وقرر قبول استقالة رئيس الهيئة الناظمة للاتصالات كمال شحادة، في وقت ابدى فيه رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري استعداده «لمتابعة الحوار مع أستاذة التعليم الثانوي المصريين، للوصول الى اتفاق بشأن المطالبات المقدمة». ترأس الحريري جلسة مجلس الوزراء العاديء امس، في حضور جميع الوزراء وبعد انتهاء الجلسة أدى وزير الاعلام طارق متري بالمعلومات الرسمية الآتية:

«عند مجلس الوزراء جلسة في السرايا الكبيرة برئاسة الرئيس الحريري وفي حضور جميع الامم المتحدة في الجنوب، وبالإشارة الى اللقاء الذي عقد في السرايا وورش العمل التي تلت ووضواعها تحسين بيئة العمل، حيث جرى تقديم اقتراحات من قطاعات مختلفة لا سيما ما يتعلق منها بإنشاء الشركات الصغيرة والمتوسطة، وايز الرئيس ضرورة متابعة العمل في تحديد الإجراءات والقوانين التي من شأنها ان توفر ذلك التيسير، واتفاق مجلس الوزراء على تأليف لجنة وزارية لهذا الغرض برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية وزراء المالية والاقتصاد والعدل والعمل والتنمية الإدارية والداخلية. بعد ذلك ذكر دولة الرئيس مجلس الوزراء ان الحكومة وافقت في العام الماضي على ترسيم حدود لبنان البرية في المياه الإقليمية، بحسب معاهدة البحار الدولي، وبناء على ذلك شدد انه يتربّط علينا ارسال الحرائط الازمة الى الأمم المتحدة لإيداعها عندها، وكلف مجلس الوزراء شاركاً في هذه المفاوضات، لكن الاهتمام دولة رئيس مجلس الوزراء قال ان الجلوس في حواره مع أستاذة التعليم الثانوي في الأمم المتحدة لاجهة اطلاق مجلس الأمن على الانتهاكات الإسرائيلي للسيادة اللبنانية ولخرق القرار ١٧٠١، مؤكداً ان هذا الوفد قام بعمل جيد وذكي صد أيجاد، وأضاف غير ان يحصل بغض ما سرب ونشر في هذا الصدد في عدد من وسائل الإعلام، لا سبب لهم في انجاح متابعة هذه المهمة بل على العكس من ذلك يسيء إليها. وفي سياق متعلق تأتي الشكوى التي رفعها لبنان الى مجلس الأمن حول اختطاف المواطن اللبناني ماهر حسن عطوي».

وقال: «جرت مناقشة عامة في مجلس الوزراء حول الوضع الراهنة والحداث والحوادث الأخيرة، وجرى التشديد على ان عمل قوات الامم المتحدة في الجنوب يستدعي تنسيقاً مع الجيش وتنفيذاً مشتركاً، ويطلب ذلك تعزيزاً للمجيش اللبناني في الجنوب وهو ما يجري العمل على تحقيقه. تم جرى التنبو بما انتبهت الاجهة المختصة في القاء القبض على علاء اسرائيلي، وجرى التشديد ايضاً على اهمية الاسراع في التحقيقات وفي اصدار احكام قضائية». اضاف: «اذا ورير الدفاع ان ما صدر في وسائل الاعلام عن الجاسوس الذي تم توقيفه منذ ايام يتضمن معلومات خاطئة، واخرى تفتقر الى الدقة، مما يسيء الى عمل الاجهة المختصة والى سير التحقيق وفاعليته عمل تلك الاجهة المختصة. وفي السياق ذاته لفت وزير

حوار

سئل: كانت الأجواء تشير الى حل لموضوع الأستاذة فماذا حصل؟
اجاب: «يمكن انه في بداية الجلسة، كانت هذه توقعات وزير التربية، ولكن ما حصل انه تم نقاش شارك فيه كل الوزارء بدءاً من وزير رفيع ووزعم الوزراء شاركاً في هذه المفاوضات، لكن الاهتمام دولة رئيس مجلس الوزراء قال ان الجلوس في حواره مع أستاذة التعليم الثانوي كان ايجابياً، وأنه مستعد لمتابعة هذا الحوار وصولاً لاتفاق رسمي، ولكن المتضمن في اي سمعة سوء او على الاقل في اتفاقية اسلامية». سُئل: متى سيكون اللقاء؟ اجاب: «قريباً».

سئل: هل تم التناكيد على شديدة العقوبات بالشبيبة؟
اجاب: لا، نحن لسنا سلطة قضائية، مجلس الوزراء قال يجب الاسراع في التحقيقات والاسراع في اصدار احكام قضائية، لأن البعض كان يقول ان مسألة في هذه الخطورة وفي هذه الامم، وهذا يأتي الجميع ولو ان البعض غير عنه، لكن رأي الجميع ان مسألة في هذه الخطورة وفي هذه الامم يجب الاسراع في انجاز التحقيقات فيها ويبعد ان تكون العملية القضائية سريعة، لكن مجلس الوزراء طبعاً لا يبحث في الاحكام القضائية نفسها، هذا عمل القضاء، لكن مسألة في هذه الخطورة معروفة كفت تتعامل القوانين اللبنانية مع العملاء».

سئل: رئيس الجمهورية قال انه سيوقع اي حكم بالاعدام يصله؟
اجاب: «رئيس الجمهورية قال اذا وصله مرسوم يوقعه وهذا حقه، وهو أمر طبيعي، مجلس الوزراء لن يأتي الى مرسوم».
سئل: هل كان الجميع في هذا الجلوس؟ اجاب: «لا اعرف من اين اتت هذه النقطة، لم تتحدث عن هذا الموضوع بشكل خاص، تحدثنا كما قلت